

Distr.: Limited
1 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البندان ١٤ و ١١٨ من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

إن الجمعية العامة

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة المعقودة في سياق متابعة الجهود المبذولة صوب
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود، قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة
بنيويورك في إطار المناسبة الخاصة التي دعا إليها رئيس الجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز
صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم آفاق المستقبل. وقد أخذت مداولاتنا بعين
الاعتبار أصوات الناس في العالم قاطبة وراعت ما عبرت عنه من شواغل وأولويات.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.



٢ - إننا نجتمع بعزم صميم وروح استعجالية إذ لم يعد يفصلنا عن موعد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى أقل من ٨٥٠ يوماً. وإننا نجد التزامنا بهذه الأهداف ونؤكد تصميمنا على تكثيف كل الجهود المبذولة من أجل بلوغها بحلول العام ٢٠١٥.

٣ - ونحن نرحب بما تحقّق من إنجازات حتى الآن. فقد أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية رؤية مشتركة وساهمت في إحراز تقدم ملفت للنظر. وقد تحققت تطورات ملموسة ومهمة في بلوغ شتى الغايات.

٤ - غير أننا قلقون من مظاهر التفاوت والتغرات التي تعتور تحقيق الأهداف وكذا من التحديات العظمى التي ما زالت ماثلة أمامها. إن للأهداف الإنمائية للألفية أهمية حاسمة في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان البلدان النامية؛ ومن الضروري، ونحن نقترّب من موعد العام ٢٠١٥، أن تتوالى الجهود حثيثةً من أجل الإسراع بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف برمتها.

٥ - والبلدان الأوج إلى اهتمامنا ودعمنا هي البلدان الأشد تخلفاً عن الركب من بين البلدان النامية. وإننا ندرك التحديات والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ونعي أن معظم البلدان الأفريقية، رغم بعض ما حقّته من تقدم مثير للإعجاب، ما زالت بعيدة عن بلوغ الأهداف، وأن البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمراحل ما بعد انتهاء النزاعات تواجه أشد التحديات في بلوغ الأهداف بحلول العام ٢٠١٥.

٦ - وإننا نسلم بالتحديات والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية التي ليس في مقدرو العديد منها أن يبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥. ونسلم أيضاً بالتحديات الخاصة التي تعترض السكان الراحين تحت نير الاحتلال الأجنبي في سعيهم إلى بلوغ الأهداف. ونعترف بالتحديات التي تنتصب في وجه السكان المقيمين في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة وفي المناطق المنكوبة بالإرهاب فتعوقهم عن بلوغ الأهداف، كما نسلم بما يواجهه العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط من تحديات خاصة في هذا الصدد.

التعجيل بالتقدم المحرز

٧ - إننا نعيد تأكيد التزامنا بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود في عام ٢٠١٠. وتتيح التقارير السنوية المعدّة عن الأهداف الإنمائية للألفية تقييمات مستوفاة للمجالات الأدهى إلى الاهتمام، وستكون مصدر عون لنا في بلورة نهجنا ورسم أولوياتنا.

٨ - ونعقد العزم على أن نختصّ بالاهتمام الأهداف الإنمائية للألفية التي ما زال تحقيقها بعيد المنال والأهداف التي تعثر التقدم المحرز في بلوغها، ومنها الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وخفض وفيات الأطفال، وتعميم خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة النفاسية، والاستدامة البيئية وتوفير المياه وشبكات الصرف الصحي. ونحن عازمون على اتخاذ اللازم من الإجراءات الهادفة والمنسقة في كل واحد من هذه المجالات. وسوف نزيد من التدخلات التي أثبتت جدواها، ثم نفي بما قطعناه على أنفسنا من تعهدات، ونعزز دعمنا لجميع المبادرات القيمة الجارية، بما في ذلك إسداء الدعم الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٩ - وسوف نحرص في جميع ما سنبدله من جهود للتعجيل بالتقدم المحرز على مشاركة واستفادة الجميع، وسوف نركز بخاصة على الفئات الأشد ضعفا وحرمانا. فسنسعى، مثلا، إلى بناء قدرة الأشخاص الأشد فقرا على مكافحة الجوع، وتحسين الدعم المقدم للنساء اللاتي يضعن في المناطق الأشد عوزا، وتحسين فرص التعليم ونتائج التعلم للأطفال الأشد ضعفا.

١٠ - وحيثما كانت الجهود ماضية صوب غايتها عموما وكان الزخم موجودا، فسوف نبذل كل ما في استطاعتنا من أجل المحافظة عليه وتدعيمه. ففي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثلا، سوف نعزز الجهود المبذولة من أجل بلوغ هدف تعميم الاستفادة من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والموازرة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول العام ٢٠١٥. وسوف نحافظ على المكاسب الملموسة للنظر التي تحققت في مجال مكافحة داء الماريا والسل ثم نستفيد منها في مضيينا قدما.

١١ - وسوف نركز تركيزا قويا على جميع النهج التي تكون ذات صبغة شاملة وتأثير مضاعف. ونعترف بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، خاصة، إنما هو أساس ومحرك التقدم في تحقيق سائر الأهداف. وسنعمل بعزم وطيد على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على كل الحواجز التي تعيق تمكين النساء والفتيات في مجتمعاتنا.

الشراكة العالمية من أجل التنمية

١٢ - إننا نؤكد الدور المركزي الذي يؤديه تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. ونسلم بأهمية امتلاك زمام الأمور وطنيا، ونشدد على أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥ يقتضي موازنة الجهود الوطنية بالدعم الدولي وبيئة دولية مواتية. ويعد حشد جميع الموارد، عامة وخاصة، محلية ودولية، واستعمالها استعمالا فعالا أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد.

١٣ - ونعيد تأكيد أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية والمساءلة على الأصعدة كافة.

١٤ - وندعو إلى التنفيذ العاجل لجميع الالتزامات المقطوعة في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية بغية سد الثغرات التي عينتها تقارير فرقة العمل المعنية برصد ثغرات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد ضرورة التعجيل بالتقدم المحرز صوب بلوغ غاية تخصيص نسبة ٠,٧ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠١٥، تشمل ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تعجل بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، فردياً وجماعياً، فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - ونؤكد ضرورة انخراط قطاع الأعمال التجارية في الممارسات التجارية المسؤولة.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٦ - لقد عقدنا العزم على أن نقوم، بموازاة مع تكثيف الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بصياغة خطة متينة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تستند إلى الأسس التي وضعتها الأهداف الإنمائية للألفية، وتكمل الأعمال التي لم تنجز بعد، وتتصدى للتحديات المستجدة.

١٧ - وإننا إذ نمضي قدماً، نعيد تأكيد التزامنا بإعلان الألفية، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ونتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسنواصل الاستلهام من القيم والمبادئ المكرسة في تلك النصوص.

١٨ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ويشمل ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١٩ - وقد صممنا على أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد الضرورة القصوى للقضاء على الفقر ولنلتزم بالعمل على تخليص البشرية من براثن الفقر والجوع على سبيل الاستعجال. ونسلم بالتداخل الصميم بين القضاء على الفقر وبين تعزيز التنمية المستدامة، ونشدد على الحاجة إلى وضع نهج متسق يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويقتضي هذا النهج المتسق العمل من أجل وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف، تصطبغ بالطابع العالمي وتسري على جميع البلدان، في ظل مراعاة تباين الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

وينبغي أن يشجع ذلك النهج أيضا على تحقيق السلام والأمن، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للكافة.

٢٠ - وقد قررنا اليوم إجراء مفاوضات حكومية دولية تنطلق عملياتها في مستهل دورة الجمعية العامة التاسعة والستين، وتفضي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - ونعترف اعترافا مقرونا بالتقدير بالعمليات، الجارية حاليا، التي نصت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكوميين الدوليين المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وكذلك عملية وضع خيارات آلية تيسير التكنولوجيا. ونحث هذه العمليات على إنجاز عملها بطريقة شاملة ومتوازنة وسريعة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢٢ - ويمثل التقرير الذي قدمه الأمين العام^(١) قبل اجتماع اليوم مساهمة قيمة في مداولاتنا، وهو يستند إلى مساهمات فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى، ومشاورات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشبكة حلول التنمية المستدامة.

٢٣ - وسيستفيد الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على امتداد السنة المقبلة من مناسبات الجمعية العامة التي سيعقدها رئيسها بشأن موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل".

٢٤ - وإننا إذ نسعى إلى أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطة شاملة تتمحور حول الناس، نتطلع إلى عملية حكومية دولية شفافة تستوعب مساهمات جميع الأطراف المعنية، ولا سيما المجتمع المدني والمؤسسات العلمية ومؤسسات المعرفة والبرلمانات والسلطات المحلية والقطاع الخاص.

٢٥ - وسنعمد على الدعم القوي لمنظومة الأمم المتحدة في جميع ما سنقوم به من أعمال. وندعو الأمين العام إلى أن يقدم قبل نهاية العام ٢٠١٤ تقريرا يدمج فيه جميع المساهمات المتاحة حتى ذلك الحين ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستنتقل في بداية دورة الجمعية العامة التاسعة والستين.

٢٦ - وسوف تتوج المرحلة الأخيرة من العمل الحكومي الدولي بعقد قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونطلب من رئيس الجمعية العامة أن يعقد في الوقت المناسب مشاورات حكومية دولية للاتفاق على الطرائق التنظيمية لعقد القمة.

(١) A/68/202.